المحور الخامس

الأمن الوطنيّ الأردنيّ والتحدّيات المعاصرة

إعداد: د. يوسف سلامة المسيعدين

تعود جذور مصطلح الأمن الوطنيّ إلى القرن السابع عشر الميلاديّ، بعد معاهدة (وستفاليا) عام 1648، التي أسّست لولادة الدولة الوطنيّة، بينما شاع أول استعمال رسميّ له في أعقاب الحرب العالميّة الثانية، وتحديدا عام 1947.

ويعدّ الأمن الوطنيّ من الضرورات الأساسيّة والجوهريّة التي تسعى إلى تحقيقها الدول جميعها، ويأتي على رأس أولويّات تحقيق المصلحة الوطنيّة العليا، ويمثّل الأمن أساس استقلال الدولة وتطوّرها، ويحفظ لها جغرافيّتها وسيادتها، ويهيّئ لمواطنيها الاطمئنان على ممتلكاتهم ومعتقداتهم. وهو من دعائم تحقيق التقدّم والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، في إطار ما يطلق عليه جدليّة الأمن والتنمية، إذ دون أمن لا يمكن تحقيق التنمية ودون تنمية لا يمكن ضمان الأمن.

أولا: تعريف الأمن الوطنيّ.

عُرّف هذا المفهوم بداية ظهوره بأنّه قدرة الدولة على حماية كيانها من التهديدات الخارجيّة، وهو بهذا يركّز على البعد العسكريّ للأمن الوطنيّ، إلا أنّه ونتيجة للتغييرات والتطوّرات التي طرأت على العلاقات الدوليّة في مجالات متعدّدة، أخذ مفهوم الأمن الوطنيّ بالتطور والاتساع في مضمونه، وأصبح يشمل أبعادا أخرى غير عسكريّة، كالبعد الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ والثقافيّ وغيرها، وهذا ما يقودنا إلى دراسة أنواع وأبعاد الأمن الوطنيّ:

1. الأمن العسكريّ: يعدُّ هذا الأمن أكثر أنواع الأمن الوطنيّ فعاليّة وأهمّيّة، وذلك لأنّ أيّ خلل في مكوّنات القوّة العسكريّة للدولة يعرّض أمنها الوطنيّ للخطر ولتهديدات قد تصل إلى كيان الدولة. وهناك مؤشّرات متعدّدة يمكن الاستناد إليها كمقياس لتحديد القوّة العسكريّة للدولة، وبالنتيجة مدى قدرتها على تحقيق أمنها الوطنيّ، ومن هذه المؤشّرات: حجم القوّات المسلّحة، ومستوى تدريبها وتسليحها، والمرونة والخبرة القتاليّة، والتعبئة، والإنتاج الحربيّ، والأحلاف العسكريّة.

2. الأمن الاقتصاديّ: يعدُّ الاقتصاد أحد الأبعاد الحيويّة للأمن الوطنيّ، إذ يمنح الاقتصاد القويّ للدولة نفوذا سياسيّا كبيرا إقليميّا ودوليّا، سواء أكان الاقتصاد معتمدا على قوّته الذاتيّة (وفرة الموارد الطبيعيّة وتنوّعها)، أم على قوّة مؤسّسات الدولة الماليّة وكفاءة منشآتها الصناعيّة، أم كان مرتبطا بتكامل مع مجموعة اقتصاديّة ذات مصالح مشتركة كالاتحاد الأوروبيّ مثلا.

وتنقسم مرتكزات الأمن الاقتصاديّ إلى:

أ. أبعاد داخليّة، ومنها:

- التنمية البشريّة ضرورة لتحقيق الأمن الاقتصاديّ.
- القدرة الخاصة بالدولة على تأمين اقتصادها ومشاريعها الاقتصاديّة ضد أيّ تهديد داخليّ أو خارجيّ.
- التوازن ما بين موارد الدولة المتاحة، وحاجات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة فيها.
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- ضبط مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية الاقتصاديّة .
- محاربة الفقر والبطالة ومعالجة آثارهما.
- ضبط ارتفاع الأسعار.

ب. أبعاد خارجيّة، ومنها:

- التخلص من التبعيّة الاقتصاديّة.
- الاقتراض الخارجيّ حسب الحاجة.
- الاعتماد على الذات بدلا من المساعدات الخارجيّة.

وقد أكد الميثاق الوطنيّ الأردنيّ عام 1991 على أهمّيّة تحقيق الأمن الاقتصاديّ، واضعا تطلّعات مستقبليّة للاقتصاد الأردنيّ.

3. الأمن الاجتماعيّ: وهو تعبير عن قدرة الدولة على حماية قيمها الاجتماعيّة من التهديدات الخارجيّة، ويرتبط هذا الأمن بتعزيز الوحدة الوطنيّة كمتطلب أساس لسلامة

الدولة، ودعم الإرادة الوطنيّة، وإجماع المواطنين على مصالح وأهداف الأمن الوطنيّ، والتفافهم حول قيادتهم السياسيّة.

4. الأمن السياسيّ: يرتبط الأمن السياسيّ ارتباطا وثيقا بحريّة الإرادة الوطنيّة، وحريّة اتخاذ وصنع القرارات السياسيّة، بما يتناسب مع مصالح الدولة، والمحافظة على سيادتها وحمايتها من أيّة تدخّلات خارجيّة، فضلا عن توفير العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، والمحافظة على كرامتهم وحريّتهم، والالتزام بحقوقهم الدستوريّة.
5. الأمن الثقافيّ: يرتكز على أساس حماية الفكر والمعتقدات والحفاظ على العادات والتقاليد والقيم، ومواجهة محاولات الاحتواء والهيمنة الهادفة إلى إضعاف الدولة وتمزيقها وتجريدها مما يجمعها ويوحّدها. ويقصد بالأمن الثقافي الحفاظ على المكونات الثقافيّة الأصليّة في مواجهة التيارات الثقافيّة الوافدة.
6. الأمن الوطنيّ الشامل: على الرغم من أهمّيّة الجانب العسكريّ في تحقيق الأمن الوطنيّ للدولة، إلا أنّ الاعتماد على هذا الجانب لم يعد السبيل الوحيد لتحقيق ذلك، لا سيّما مع تعدد أنواع وأبعاد الأمن الوطنيّ، إذ لا يمكن تصوّر تحقيق الأمن الوطنيّ بناء على القوّة العسكريّة فقط، فلا بد من وجود نظام سياسيّ متوازن، ونظام اقتصاديّ فعّال، وعلاقات اجتماعيّة مبنيّة على أساس العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وعليه تصبح الدولة أكثر قدرة على استخدام عناصر قوّتها المختلفة؛ للحفاظ على كيانها وسيادتها وكرامة شعبها، وهو ما يحقّق لها بالنتيجة الأمن الوطنيّ الشامل.

ثانيا: مفهوم الأمن الوطنيّ الأردنيّ:

يمكن تعريف الأمن الوطنيّ الأردنيّ بأنّه التعبير السياسيّ والاجتماعيّ عن الحالة الحقيقيّة التي يعيشها المجتمع، نتيجة للتفاعلات الواقعة ضمن البيئة المحليّة والإقليميّة والدوليّة؛ وبذلك فإنّ مفهوم الأمن الوطنيّ يشمل أمن المواطن على ممتلكاته، ومعتقداته، وتاريخه، وموروثه الحضاريّ، ويشمل سيادة الدولة وسلامة أراضيها، وحريّتها في اتّخاذ قرارها السياسيّ، إضافة إلى استقرارها وقدرتها على النهوض بمتطلّبات التنمية الشاملة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دمج ثلاثة عناصر أساسيّة وهي الحاجة إلى قدرة دفاعيّة قادرة على ردع أيّ تهديد داخليّ أو خارجيّ، وحاجة المواطن للأمن والاستقرار، وحاجة المجتمع للتنمية الشاملة.

ثالثا: أسس ومرتكزات الأمن الوطنيّ الأردنيّ.

أشار الميثاق الوطنيّ الأردنيّ إلى عدد من الأسس التي يعتمد عليها الأمن الوطنيّ، ويأتي في مقدمتها، منعة المجتمع الأردنيّ وتعزيز عوامل قوّته الذاتيّة، وضمان أمن الشعب وحريّته، وتوفير مقوّمات الحياة الكريمة للمواطن بما يحقّق أمنه الماديّ والشخصيّ، إضافة إلى الاستقرار النفسيّ له حيثما كان.

وقد فرض الموقع الجغرافيّ على الأردنّ مواجهة عدد من الأخطار التي تهدّد أمنه الوطنيّ، الأمر الذي أوجب عليه حشد الإمكانيات والطاقات لمواجهة تلك الأخطار، والدفاع عن وجوده وأمنه. وعلى هذا الأساس فإنّ الأمن الوطنيّ الأردنيّ يرتكز على عدد من المرتكزات والأركان، أهمّها:

- إنّ الأمن الوطنيّ الأردنيّ جزء لا يتجزأ من الأمن القوميّ العربيّ، يؤثّر فيه ويتأثّر به سلبا وإيجابا، مما يجعل صمود الأردنّ ومنعته صمودا للأمّة العربيّة ومنعتها.
- إن السياسة الأردنيّة تنطلق في مفهومها للأمن الوطنيّ من إدراكها لمخاطر التجزئة والتبعيّة، وما ينجم عن ذلك من مخاطر سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة تهدّد الأمن الوطنيّ، الأمر الذي يتطلّب سياسة وطنيّة هدفها تأكيد الاستقلال التام للدولة الأردنية من جوانبه جميعها، وتحصين المجتمع ومنعته، وتعميق معاني الانتماء والولاء.
- إنّ تحقيق الأمن الوطنيّ يتطلب زيادة تعميق مفهوم الاحتراف للأجهزة الأمنيّة كافّة، من خلال توسيع قاعدتها، وتعزيز قدراتها وتطويرها، وتعبئة طاقات الوطن والشعب دعما لها.
- إنّ الأمن الاقتصاديّ والاجتماعيّ ركنان أساسيان من أركان الأمن الوطنيّ، وإنّ أيّ خرق لهذه الحالة يمثّل تهديدا للمجتمع. وهذا يستلزم زيادة قدرة الدولة في الاعتماد على مواردها الذاتيّة، وتمكينها من تلبية الحاجات الأساسيّة للمواطنين، ومواجهة التحدّيات التي تمثّل تهديدا للأمن الاقتصاديّ والاجتماعيّ كقضايا الفقر والبطالة والمياه وغيرها.
- إن النهج الديموقراطيّ المترسخ في الحكم، يعدُّ عنصرا أساسيا في تعميق روح الانتماء للوطن وتعزيز الثّقة بمؤسّساته، والإسهام في توطيد وحدة الشعب الأردنيّ، وحماية أمنه

الوطنيّ. ويمكن تحقيق ذلك بإتاحة أسباب المشاركة الحقيقيّة للمواطنين كافّة، في إطار من العدالة الاجتماعيّة وتكافؤ الفرص.

- إن الثبات والاتّزان في العلاقات الدوليّة، وينطلق الأردنّ فيه من إيمانه بسيادته الوطنيّة، وعدم التدخّل في شؤون غيره، أو السماح للآخرين بالتدخّل في شؤونه, مرتكزا على قاعدة عريضة من العلاقات الدوليّة المبنيّة على الاحترام المتبادل.

رابعا: أولويات الأمن الوطنيّ الأردنيّ.

تتحدّد أولويّات الأمن الوطنيّ في ظل الظروف السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ويمكن الإشارة في هذا الجانب إلى عدد من أولويّات الأمن الوطنيّ الأردنيّ على مستويين، داخليّ وخارجيّ، أما الداخليّ فيشمل:

- الرسالة القوميّة للدولة الأردنيّة وعروبة هويّتها باعتبارها وريثة الثورة العربيّة الكبرى، ونظام الحكم في الأردن.
- تماسك الجبهة الداخليّة ورسوخ الوحدة الوطنيّة.
- تأصيل مفهوم دولة المؤسّسات وحكم القانون.
- وسطيّة الدولة الأردنيّة وموقفها الثابت المتمثل برفض الإرهاب والعنف والتطرف.
- السعي إلى تحقيق التنمية الشاملة، وتوزيع مكتسبات هذه التنمية بعدالة بين المواطنين.
- الثقة والاعتزاز بقدرات وإمكانات ووعيه المواطن الأردنيّ.

أما المستوى الخارجيّ، فيشمل:

- العمل على إقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقيّة.
- التصدّي لظاهرة الإرهاب والتنظيمات الإرهابيّة.
- الحلّ السياسيّ للأزمة السوريّة.
- التطور الخاص بالعلاقات الأردنيّة العراقيّة.
- الملف النوويّ الإيرانيّ.

خامسا: دور المؤسّسات الوطنيّة في تحقيق الأمن الوطنيّ والتنمية.

1. **المؤسّسة العسكريّة:** تُعد الموسّسة العسكريّة الركن الأساس في الأمن الوطنيّ والتنمية الوطنيّة؛ نظرا للمهامّ المنوطة بها لتوفير الأمن والاستقرار الداخليّ وحمايته من الأخطار الخارجيّة. وتتمثل هذه المؤسّسة بما يلي:

أ. **القوّات المسلّحة (الجيش العربيّ)**

إنّ السمة العسكريّة القتاليّة هي المميزة لمنتسبي هذا الجيش، وإن للقوّات المسلّحة (الجيش العربيّ) أدواراً متميّزة في التنمية الوطنيّة الشاملة؛ مثل مجال توفير الرعاية الصحيّة للمواطنين من خلال مستشفياتها المنتشرة في أنحاء المملكة. وفي مجال التعليم تسهم القوّات المسلّحة بتقديم الخدمة التعليميّة والتثقيفيّة لشريحة واسعة من أبناء الوطن من خلال مدارس الثقافة العسكريّة، وتوفير التعليم الجامعيّ لأبناء العسكريّين العاملين والمتقاعدين. وللقوّات المسلّحة دور مهمّ في عمليّات الإخلاء والإنقاذ في الظروف الاستثنائيّة. كذلك لسلاح الهندسة الملكيّ دور في إنشاء السدود الترابيّة في البادية الأردنيّة، واستصلاح الأراضي الزراعيّة، وشقّ الطرق الزراعيّة. فضلا عن دور القوّات المسلّحة في إعداد الكوادر الفنيّة الماهرة والمدرّبة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى الدور الإنسانيّ الذي تقوم به القوّات المسلّحة الأردنيّة خارج حدود الوطن والمتمثّل في مهامّ حفظ السلام الدوليّة في مناطق متفرقة، فضلا عن تقديم الرعاية الصحيّة من خلال المستشفيات العسكريّة في مناطق منكوبة من العالم.

ب. مديريّة الأمن العامّ.

وتتمثّل أهمّ مسؤوليّات الأمن العامّ بالمحافظة على الأمن والنظام، وحماية الأرواح والممتلكات، ومنع الجرائم والعمل على اكتشافها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة، وتنظيم حركة الدخول والخروج من المراكز الحدوديّة، ومراقبة وتنظيم حركة المرور على الطرق. وللأمن العام دور اجتماعيّ تقوم به إدارات متعدّدة أُنشئت لهذه الغاية لعلّ من أهمّها: إدارة حماية الأسرة، وإدارة مكافحة المخدّرات، والإدارة الملكيّة لحماية البيئة. وتمّ إنشاء أقسام للشرطة المجتمعيّة في مديريّات الشرطة المختلفة، وهي عبارة عن تنظيم شرطيّ اجتماعيّ يرتكز على الاتصال المباشر مع المجتمع المحليّ، والتعاون ما بين المواطن ورجل الشرطة للمحافظة على الأمن. وتمّ كذلك إنشاء مكتب المظالم وحقوق الإنسان؛ بهدف التحقّق من سلامة الإجراءات الشرطيّة وحسن تنفيذها بما يكفل العدالة والمساواة بين المواطنين، وضمان عدم المساس بحريّاتهم وحقوقهم الشخصيّة التي كفلها الدستور.

ج. دائرة المخابرات العامّة.

تأسّست دائرة المخابرات العامّة بموجب قانون المخابرات العامّة رقم 24 لعام 1964، وحدّد القانون واجبات ومهامّ دائرة المخابرات العامّة بحماية الأمن الداخليّ والخارجيّ للمملكة، ويُعيَّن مدير المخابرات العامّة من جلالة الملك بإرادة ملكيّة سامية حسب نصّ المادة 127 من الدستور.

وتتمثّل استراتيجيّة دائرة المخابرات العامّة بموجب قانونها والتشريعات النافذة في المملكة، بحماية الأمن الوطنيّ، من خلال المهامّ الآتية: جمع وتحليل المعلومات وتقديمها إلى صانع القرار، ومقاومة التخريب الفكريّ الذي يولِّد فعلا ماديّا تخريبيّا، ومقاومة أيّ محاولات لاختراق المجتمع الأردنيّ، ومقاومة التخريب الماديّ، ومكافحة الإرهاب أيّا كانت أشكاله وأهدافه ومصادره، ومكافحة التجسس، والقيام بالمهامّ والعمليّات الاستخباريّة لضمان أمن المملكة وسلامتها.

د. المديريّة العامّة للدّفاع المدنيّ.

إن تأسيس المديريّة العامّة للدّفاع المدنيّ كان في عام 1956، حين تمّ إنشاؤها كدائرة تابعة لمديريّة الأمن العامّ، إلى أن انفصلت عنها إداريّا عام 1970، وفي عام 1978 انفصلت دائرة الدّفاع المدنيّ عن مديريّة الأمن العامّ ماليّا وأصبح لها موازنتها الخاصّة. وفي عام 1999 صدر قانون آخر للدّفاع المدنيّ بهدف الاستجابة إلى متطلّبات الواقع الأردنيّ ووضع الخطط الكفيلة بمواجهة الأخطار بأسلوب علميّ، وقد حدد القانون الجديد مهامّ متعدّدة للمديريّة العامّة للدّفاع المدنيّ منها: القيام بعمليّات الإطفاء والإنقاذ، وحالات الإسعاف الناتجة عنها، وتوفير وسائل وأدوات الإنذار من الغارات الجويّة والكوارث وتنظيمها والإشراف عليها، والتحقّق من جاهزيّة الملاجئ العامّة للاستخدام، والإشراف على إنشاء محطّات المحروقات ووكالات توزيع الغاز السائل ومستودعاتها، وتدريب الفرق التطوعيّة على أعمال الدّفاع المدنيّ من القطاعين الخاصّ والعامّ، والتحقّق من توفّر متطلّبات الوقاية ووسائل الحماية الذاتيّة ووسائل الإنذار والإطفاء للمحالّ التجاريّة والصناعيّة.

هـ. المديريّة العامّة لقوّات الدّرك.

تأسّست المديريّة العامّة لقوّات الدّرك عام 2008 وذلك حين أصدر جلالة الملك توجيهاته السامية بتشكيلها وحدة أمنيّة مستقلّة مرتبطة بوزارة الداخليّة.

وقد أشار قانون قوّات الدّرك وتعديلاته لعام 2008 إلى الهدف من إنشاء قوّات الدّرك؛ والمتمثّل بالمحافظة على استقرار الأمن وتحقيق السيطرة على الأوضاع والأعمال كافّة التي تمسّ السلامة العامّة أو الأمن الداخليّ، وذلك من خلال: المحافظة على الأمن

والنظام، وفرض القانون حيثما اقتضى الأمر ذلك، وتأمين الحماية اللازمة للهيئات الدبلوماسيّة والمؤسّسات الرسميّة العامّة والمنشآت ذات الأهمّيّة الخاصّة، وتقديم الإسناد للأجهزة الأمنيّة الأخرى عند الحاجة، وأيّة واجبات أو مهامّ تتطلّبها التشريعات النافذة ذات العلاقة أو تقتضيها الضرورة.

2. **المؤسّسات الاقتصاديّة:** وتتمثل هذه المؤسّسات بما يأتي:

أ. وزارة الصناعة والتجارة.

أُنشئت أوّل وزارة للصناعة والتجارة في الأردنّ عام 1952، وقد عُرفت الوزارة عبر تاريخها بأسماء مختلفة.

وتسعى الوزارة إلى تحقيق دورها في التنمية والأمن الوطنيّ، من خلال قيامها بمهامّ متعدّدة منها: تنمية وتطوير الصناعات المحليّة وزيادة تنافسيتها، وتطوير وتحسين التجارة الخارجيّة من السلع والخدمات، وتنظيم ومراقبة التجارة الداخليّة والخارجيّة، وضبط الأسواق وحماية المستهلك، وتشجيع الاستثمار وزيادته كمّا ونوعا.

ولتمكين الوزارة من تأدية مهامّها ومواكبة التطوّرات التي شهدها الاقتصاد الأردنيّ، تمّ إنشاء المؤسّسات المتعدّدة المتخصّصة التابعة للوزارة، ومن أهمّها: مؤسّسة المواصفات والمقاييس، ومؤسّسة المدن الصناعيّة، ومؤسّسة تشجيع الاستثمار، والمؤسّسة الاستهلاكيّة المدنيّة، وهيئة التأمين.

ب. وزارة الماليّة.

أُنشئت أول وزارة للماليّة في الأردنّ في عهد الإمارة عام 1921، وبحكم قوانين إنشاء هذه الوزارة ارتبطت بها دوائر متعدّدة منها، دائرة الجمارك، ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، ودائرة الموازنة العامّة، ودائرة الأراضي والمساحة، ودائرة اللوازم العامّة.

وتتولّى وزارة الماليّة من خلال دوائرها المختلفة، عددا من المهام والواجبات منها: وضع السياسة الماليّة للدولة ومتابعة تحقيق وتحصيل الإيرادات العامّة وتوريدها للخزينة، وإدارة الدَيْن العامّ الداخليّ والخارجيّ، وتحقيق التكامل بين السياستين الماليّة والنقديّة بما يخدم الاقتصاد الوطنيّ، فضلا عن توجيه الاستثمار الحكوميّ بما يتفق مع السياسات الماليّة والنقديّة.

ج. وزارة التخطيط والتعاون الدوليّ.

تقوم هذه الوزارة بمهامّها وواجباتها على ثلاثة مستويات، أولها المستوى الوطنيّ: وذلك من خلال وضع الخطط على المدى المتوسّط والطويل، ووضع برامج ومشاريع التنمية بأنواعها المختلفة لتمثّل خطط وبرامج عمل للحكومة. ثانيها، المستوى المحليّ: وذلك من

خلال وضع السياسات اللازمة لمعالجة الاختلالات في مجال التنمية الشاملة في مناطق المملكة المختلفة، وتوجيه برامجها التنمويّة إلى المحافظات استنادا على الميزات النسبيّة والفرص الاستثماريّة لكلّ محافظة، وبما يضمن توسيع قاعدة المشاركة الشعبيّة في صنع ومتابعة القرار التنمويّ، وتمكين المواطنين والهيئات المحليّة من تحديد احتياجاتهم وترتيب أولوياتهم للنهوض بمجتمعاتهم المحليّة. ثالثها، المستوى الدوليّ: وذلك من خلال سعي الوزارة إلى توفير التمويل اللازم من مِنَح، وقروض ميسّرة، ومساعدات فنيّة لتنفيذ البرامج والمشاريع التنمويّة ذات الأولويّة وفقا للخطط والبرامج التنمويّة للحكومة الأردنيّة، وتسعى الوزارة وبالتعاون مع الجهات المانحة إلى تنسيق عمليّة توزيع التمويل المتاح جغرافيّا وقطاعيّا.

د. وزارة الزراعة.

وتسهم وزارة الزراعة والمؤسّسات المرتبطة بها في دور كبير في تحقيق التنمية ودعم الأمن الوطنيّ؛ من خلال رسم السياسات الزراعيّة وتحديثها وتنفيذها، وتقوم الوزارة من خلال المركز الوطنيّ للبحث والإرشاد الزراعيّ، بالعمل على زيادة الإنتاج الزراعيّ وتنويعه وتجويده بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتيّ مع الحفاظ على التوازن البيئيّ واستدامة الموارد، وإجراء البحوث التطبيقيّة الزراعيّة والنشاطات الإرشاديّة. وتسهم وزارة الزراعة من خلال مؤسّسة الإقراض الزراعيّ في تمويل أنشطة ومشروعات في القطاع الزراعيّ في مجال إدخال التكنولوجيا الحديثة، وتشجيع الزراعات المحميّة ذات التقنيّات الحديثة بهدف الترشيد في استهلاك المياه المستخدمة في الزراعة، فضلا عن تقديم التمويل لاستصلاح الأراضي وتنمية الثروة الحيوانيّة.

هـ. وزارة المياه والري.

وتضمُّ تحت مظلّتها سلطتيّ المياه ووادي الأردنّ، وقد حظي قطاع المياه باهتمام كبير من القيادة الهاشميّة، فهو يمثّل الركيزة الأساسيّة لتطوير القطاعات التنمويّة كافّة، ولتحقيق الأمن الوطنيّ بشكل عامّ والأمن المائيّ بشكل خاصّ، وتقوم الوزارة بدورها في هذا الجانب؛ من خلال الاهتمام المتزايد بقطاع المياه والاستغلال الأمثل للمتوفر منها، وتحديث شبكات الرصد المائيّ، ومراقبة نوعيّة المياه السطحيّة والجوفيّة، ومعالجة المياه العادمة واستخدامها للأغراض الزراعيّة، إضافة إلى إنشاء السدود والحفائر.

و. وزارة الطّاقة والثروة المعدنيّة.

وعهد إلى هذه الوزارة عمليّة التخطيط الشامل لقطاع الطاقة والثروة المعدنيّة، ووضع السياسات العامّة والتأكّد من تنفيذها بما يحقّق الأهداف الوطنيّة لهذا القطاع، وتتمثّل أهمّ

واجبات ومهامّ وزارة الطاقة بتوفير النفط الخام والمشتقّات النفطيّة اللازمة للقطاعات الاستهلاكيّة بأقلّ تكلفة، والعمل على توفير الطاقة الكهربائيّة بصورة مستمرّة وبأفضل المعايير والمواصفات، وتطوير واستغلال مصادر الطاقة المحليّة وزيادة إسهامها في خليط الطاقة الكليّ، وتحسين كفاءة الطاقة واستخدامها وصولا إلى تحسين نوعيّة الخدمة المقدمة إلى المستهلك، وتهيئة الفرصة للقطاع الخاصّ وتشجيعه على الاستثمار في قطاع الطاقة والثروة المعدنيّة، و تخفيف أعباء تكاليف صناعة الطاقة واستيرادها عن ميزانيّة الدولة.

ومن الجدير بالذّكر أنّ الإطار المؤسّسي لقطاع الطاقة يشمل فضلا عن وزارة الطاقة والثروة المعدنيّة، هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، ومؤسّسات قطاع الكهرباء؛ وهي المؤسّسات التي تُعنى بتوليد ونقل وتوزيع الكهرباء داخل المملكة، ومؤسّسات قطاع البترول والغاز والخامات المعدنيّة، وهى المؤسّسات التي تتولى عمليّة التنقيب عن البترول والغاز والخامات المعدنيّة داخل المملكة وكذلك عمليّات تكرير النفط الخام، وهيئة الطاقة الذريّة الأردنيّة؛ التي تهدف إلى نقل الاستخدامات السلميّة للطاقة النوويّة إلى الأردنّ وتطويرها لتوليد الطاقة الكهربائيّة وتحلية المياه واستخدامها في المجالات الزراعيّة والطبيّة والصناعيّة.

3. المؤسّسات التربويّة والتعليميّة.

تتمثّل هذه المؤسّسات في مدارس وزارة التربية والتعليم، وفي الجامعات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلميّ، ويشار في هذا الجانب إلى أنّ عدد المدارس في العام الدراسيّ 2016/ 2017 قد بلغ حوالي 7227 مدرسة، وبلغ عدد الطلبة حوالي 1992481 طالبا وطالبة، فيما بلغ عدد المعلمين حوالي 126262 معلما ومعلمة، أما الجامعات والمعاهد فقد بلغ عددها 72 جامعة ومعهدا، وبلغ عدد الطلبة في العام الدراسيّ 2016/2015 حوالي 310019 طالبا وطالبة، أما عدد أعضاء هيئة التدريس فقد بلغ حوالي 11983 مدرّسا ومدرّسة، وتسعى هذه المؤسّسات إلى تحقيق فلسفة التربية والتعليم في الأردنّ المنبثقة من: الدستور الأردنيّ، والحضارة العربيّة الإسلاميّة، ومبادئ الثورة العربيّة الكبرى، والتجربة الوطنيّة الأردنيّة.

وتسهم المؤسّسات التربويّة والتعليميّة في تحقيق التنمية والأمن الوطنيّ من خلال قيامها بواجباتها، التي يتمثل أهمّها بتعزيز الانتماء الوطنيّ والقوميّ، وتعميق العقيدة الإسلاميّة وقيمها الروحيّة والأخلاقيّة، وخَلْقِ ثقافة وطنيّة مشتركة بما يسهم في تعميق الوحدة الوطنيّة، ووضْعِ السياسات لحماية الشباب من الانحراف والجريمة، وتنمية القيم النبيلة لديهم، فضلا عن تعزيز دور الجامعات بوصفها منارات للإبداع وحريّة التفكير والتعبير بعيدا عن

التعصّب أو التبعيّة، وإعداد القيادات المهنيّة المتخصّصة القادرة على نشر العلم والمعرفة والتوعية الوطنيّة في جوانب الحياة المختلفة.

4. الاستراتيجيّة الوطنيّة لتنمية الموارد البشريّة 2016-2025.

تمّ إعداد هذه الاستراتيجيّة تلبية لتوجيهات ملكيّة سامية تضمّنتها رسالة وجهّها جلالة الملك عبد الله الثاني عام 2015 إلى رئيس الوزراء عبد الله النسور لتشكيل لجنة وطنيّة لتنمية الموارد البشريّة، وقد استأنست هذه اللجنة عند إعدادها للاستراتيجيّة بالمبادرات الاستراتيجيّة الفاعلة، التي شملت رؤية الأردنّ 2025، والاستراتيجيّة الوطنيّة للتشغيل، ولا شكّ بأنّ تحقيق أهداف هذه الاستراتيجيّة سيسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تنعكس على التطوّر في المجالات المختلفة.

أ. **رؤية الاستراتيجيّة:** تتمثّل رؤية الاستراتيجيّة بأنّ تحقيق الازدهار في الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعيّة كالأردنّ مثلا، يعتمد بشكل كبير على القدرات البشريّة ومؤهلاتها، التي تحقّقت بفعل التعليم المتميّز ومخرجاته النوعيّة، فنجد أنّ الاستثمار في التعليم يأتي على رأس الأولويات الوطنيّة الأردنيّة، وانعكس ذلك على الإنجازات التي حقّقتها مسيرة التعليم في الأردنّ وتفوّقت من خلالها على كثير من دول الإقليم.

إلا أنّ مسيرة التعليم في الأردنّ قد شهدت مؤخّرا تراجعا ملحوظا، إذ لم تعد مخرجاتها بالمستوى الذي يلبّي متطلبات التنمية في الأردنّ أو القدرة على المنافسة إقليميّا وعالميّا، وثمة مؤشرات على ذلك منها: معدّلات الالتحاق والتقدم في الدراسة، ونتائج الامتحانات المدرسيّة، ونسبة الطلبة المتسربين، ومعدّلات توظيف الخرّيجين وأهليّتهم لإيجاد فرصة عمل، الأمر الذي يؤكّد عدم نجاعة نظام التعليم في تحقيق الطموحات المرجوّة؛ لذلك جاءت التوجيهات الملكيّة بتشكيل اللجنة الوطنيّة لتنمية الموارد البشريّة، التي عهد إليها مهمّة تشخيص الواقع ومعرفة أسباب الاختلالات وإيجاد أفضل الحلول لمعالجتها.

ب. **محاور الاستراتيجيّة:** تناولت الاستراتيجيّة محاور متعدّدة تمّ تشخيصها ودراسة الاختلالات والتحدّيات التي تواجهها، وتقديم الحلول الفضلى لمعالجتها، وسنشير فيما يلي إلى أهمّ ما جاء في هذه المحاور:

- محور التعليم المبكّر وتنمية الطفولة: يمثّل التعليم في هذه المرحلة أساسا في تطوير شخصيّة الطفل وتفكيره ثم إعداده للمرحلة الآتية من التعليم.
- محور التعليم الأساسيّ والثانويّ: يمثّل التعليم في هذه المرحلة فرصة لإطلاق الإمكانيات الكامنة في الطفل وتحقيق أهدافه، وتنمية حبّ التعلّم والقيم الوطنيّة

واكتساب المعارف والمهارات والخبرات عالية القيمة، فضلا عن الحصول على المؤهّلات الجوهريّة والاستعداد لمستقبل أفضل.

- محور التعليم والتدريب المهنيّ والتقنيّ: في هذا المحور أكدّت الاستراتيجيّة على أهميّة وجود نظام متطوّر للتعليم والتدريب المهنيّ والتقنيّ، ويشار إلى أنّ الأردنّ حقّق تقدّما واضحا في هذا المجال، وعلى الرغم من ذلك هناك تصوّرات سلبيّة عن التعليم والتدريب المهنيّ والتقنيّ، إذ يُنظر إليه من الطلبة وأُسَرهم على أنّه مسار من الدرجة الثانية للتعليم، وبالنتيجة يفضّلون التعليم الأكاديميّ والجامعيّ، مع ما قد يلازم ذلك من فترات طويلة من التعطّل بعد التخرّج .
- محور التعليم العالي: أشارت الاستراتيجيّة في هذا المحور إلى ضرورة مواجهة الاختلالات التي تواجه مسيرة التعليم العالي في الأردنّ ومنها: أنّ التشريعات ما زالت غير مستقرة ولا ترتقي إلى مستوى تشكيل منظومة متكاملة للتعليم الجامعيّ ولا زالت غير قادرة على معالجة الفجوات والاختلالات جميعها، وأنّ أسس قبول الطلبة تعيق ضمان مُدخلات ملائمة لمتطلّبات التعليم الجامعيّ، فضلا عن تدني الدعم الماليّ للجامعات لتلبية احتياجات التعليم، واستمرار الفجوة بين مُخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، ومن جهة أخرى فإنَّ البحث العلميَّ ما زال غير قادر على تقديم نتائج ملموسة على صعيد التطوير والتنمية والابتكار، والبيئة الجامعيّة مازالت تشهد اختلالا ولا تحقق التفاعل الإيجابي بين عناصرها.

ج. **أهداف الاستراتيجيّة:** تسعى الاستراتيجيّة الوطنيّة لتنمية الموارد البشريّة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التحقّق من حصول الأطفال جميعا على تعليم مبكر عالي الجودة وتجارب تُسهم في تطويرهم والارتقاء بجاهزيّتهم للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسيّ، فتؤمّن لهم الحياة الصحيّة والرفاهيّة في المستقبل.
- ضمان حصول الطلبة جميعهم على تعليم منصف يتميز بذي كفاءة وجودة عاليتين يشمل طلبة المرحلتين الأساسيّة والثانويّة، وبما يضمن الحصول على مخرجات تعليميّة فاعلة ومتماشيّة مع متطلبات الحياة وسوق العمل.
- تحقيق زيادة كبيرة في أعداد الشباب والبالغين ممن يمتلكون المهارات الفنيّة والتقنيّة المتوافقة مع احتياجات سوق العمل وتمكّنهم من الحصول على وظائف مناسبة، وتفتح المجال أمامهم للدّخول في عالم ريادة الأعمال.

- الحرص على إتاحة الفرصة العادلة للالتحاق والحصول على تعليم عالٍ بتكاليف مناسبة وذي جودة عالية.

سادسا: التحدّيات المعاصرة.

يواجه الأردنّ كغيره من الدول على امتداد قارّات العالم، تحدّيات داخليّة وخارجيّة متعدّدة؛ تؤثر في أمنه الوطنيّ وتعيق مسيرة التنمية فيه، وتختلف هذه التحدّيات من دولة إلى أخرى تبعا لظروف كلّ منها، ويصبح من الواجب على هذه الدول مواجهة تلك التحدّيات ضمن خطط استراتيجيّة واقعيّة واضحة المعالم، ومحدّدة بإطار زمنيّ، والابتعاد كليّا عن ثقافة ترحيل التحدّيات أو التعامل معها بأسلوب الفزعة، ومن أهمّ هذه التحدّيات:

1. **التحدّيات الاقتصاديّة**

يعدّ الأردنّ من الدول ذات الاقتصاد الصغير، وقليلة الموارد الطبيعيّة, عدا عن كونه من الدول التي تتأثّر بشكل واضح بتداعيات الأزمات التي تحدث محليّا وإقليميّا ودوليّا، وعلى الرغم من ذلك فقد شهد الاقتصاد الأردنيّ تطوّرات اقتصاديّة ملحوظة تمثّل أهمّها بزيادة الناتج المحليّ الإجماليّ، وزيادة مستوى دخل الفرد، وإنشاء بنية تحتيّة متميّزة من طرق ومياه وكهرباء، وأصبحت له مكانة مرموقة بين دول العالم في مجال تقديم الخدمات الصحيّة والتعليميّة وإدارة الموارد البشريّة والأمن وغيرها. إلا أنّ ذلك لا ينفي وجود تحدّيات اقتصاديّة متعدّدة انعكست بشكل سلبيّ على جوانب الحياة المختلفة، يتمثّل أهمّها بما يلي:

أ. **البطالة.**

وهي ظاهرة اقتصاديّة واجتماعيّة، تكمن خطورتها فيما تحمله بين طيّاتها من بذور تطورات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، وتمثّل تهديدا واضحا لأمن المجتمع واستمراره، وتتمثّل البطالة بالحالة التي يكون فيها الفرد قادرا على العمل وراغبا فيه، لكنّه لا يجد العمل والأجر المناسبين. ويعاني الأردنّ من مشكلة البطالة، إذ تشير دائرة الإحصاءات العامّة إلى أنّ معدّل البطالة وصل حتّى الرّبع الأوّل من عام 2018 إلى 18.4%، ويعود ذلك إلى أسباب متعدّدة منها:

- العزوف عن التشغيل الذاتي؛ وذلك بسبب ضعف النّوافذ التّمويليّة الحكوميّة اللّازمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- مُخرجات التّعليم لا سيّما في مرحلة التعليم الجامعيّ لا تتواءم واحتياجات السوق.

- ارتفاع معدّلات النموّ السكانيّ لا يتناسب و معدّلات النموّ الاقتصاديّ.
- ازدياد معدّلات العمالة الوافدة، التي تقبل بأجر أقلّ مما تقبله العمالة الأردنيّة.
- قلّة الموارد الطبيعيّة.
- الوضع السياسيّ في بعض دول الجوارغير مستقر.

وقد لجأت الحكومة إلى الإجراءات والتدابير المتعدّدة للحدّ من البطالة والتخفيف من آثارها السلبيّة، وتمثّلت هذه الإجراءات بما يلي:

- التوسّع في برامج التأهيل والتدريب، لا سيّما أنّ عددا كبيرا من العاطلين عن العمل يعانون من تدنّي مستوى التأهيل والتدريب.
- العمل على جذب الاستثمارات؛ الأمر الذي من شأنه توفير فرص العمل المتعدّدة.
- محاولة مواءمة مُخرجات التعليم لا سيّما التعليم الجامعيّ مع احتياجات السوق.
- ضبط مستويات العمالة الوافدة، وتحديد القطاعات المسموحة لهم للعمل فيها.
- دعم المشاريع التنمويّة الإنتاجيّة للعاطلين عن العمل.

ب. الطاقة

يُعدُّ قطاع الطّاقة أكبر القطاعات عِبئا على الاقتصاد الأردنيّ، وذلك لافتقار الدّولة إلى المصادر المحليّة للطّاقة الأحفوريّة (النفط، والغاز، والفحم الحجريّ)، أو عدم استغلال المتوفر منها (الصخر الزيتي)، والاعتماد الكبير على استيرادها من الخارج، إذ يستورد الأردنّ ما يزيد عن 95% من احتياجاته من الطاقة، وبما يشكل 10% من الناتج المحليّ الإجماليّ لعام 2017، ويواجه قطاع الطّاقة تحدّيات كبيرة منها الطّلب المتزايد على الطّاقة، ومخاطر التقلّبات في أسعارها، فضلا عن احتمالات انقطاع إمدادات الطّاقة المستوردة كما حدث مع الغاز المصري.

ولمواجهة تلك التحدّيات، تمّ تطوير استراتيجيّة وطنيّة شاملة لقطاع الطاقة للفترة التي امتدّت من عام 2015 وحتّى عام 2025، كان من أبرز أهدافها تنويع مصادر الطّاقة مع زيادة نسبة المصادر المحليّة في خليط الطّاقة الكليّ؛ لتصل في عام 2025 إلى 40%. ومن أهمّ المؤشرات على جديّة الحكومة في هذا الشأن ما يلي:

- متابعة تنفيذ مشروع بناء خطّ أنابيب لتصدير النّفط العراقيّ عبر الأراضي الأردنيّة إلى ميناء التّصدير في العقبة بطاقة تصديريّة تبلغ مليون برميل يوميّا.
- إنجاز مشاريع الطّاقة الشمسيّة المتعدّدة ومن أهمّها: مشروع شمس معان لتوليد الطّاقة الكهربائيّة بوساطة الخلايا الكهروضوئيّة، ويُعدُّ هذا المشروع الأضخم من نوعه في الشّرق الأوسط. وتمّ توليد الطّاقة الكهربائيّة باستغلال الطّاقة الشّمسيّة في مناطق:

الأزرق، والمفرق، ومخيّم الزعتْري، والقويرة، فضلا عن تركيب عدد من أنظمة الطّاقة الشمسيّة وربطها على شبكات توزيع الكهرباء في قطاعات مختلفة منها: المنازل، والمدارس، والجامعات، والمساجد، والمؤسّسات التجاريّة والصناعيّة، والبنوك، والمستشفيات، وغيرها).

- توليد الطّاقة الكهربائيّة باستغلال طاقة الرّياح بقدرة 197 ميجاواط/ ساعة، من خلال مشروع طاقة الرياح في الطّفيلة بقدرة 117 ميجاواط/ساعة، ومشروع استغلال طاقة الرياح في معان بالقرب من جامعة الحسين بقدرة 80 ميجاواط/ساعة.
- تحقّق في عام 2017 القفل المالي لبناء أول محطّة لتوليد الطاقة الكهربائيّة باستخدام الحرق المباشر للصخر الزيتي بقدرة 470 ميجاواط/ساعة، وبكلفة وصلت إلى 2.2 مليار دينار أردنيّ، ومن المتوقع تشغيل المشروع عام 2020.
- ترشيد استهلاك الطّاقة في القطاعات المختلفة، من خلال برنامج القطاع المنزليّ، وبرنامج دعم القطاع الصناعيّ، وبرنامج دعم دور العبادة بالتّعاون مع وزارة الأوقاف، وبرنامج دعم الفنادق، وبرنامج تدفئة المدارس الحكوميّة.

ج. **المديونيّة**

بدأ الأردنّ في التوجُّه نحو التمويل الخارجيّ منذ قيام المملكة، إذ كان أول قرض خارجيّ عام 1950 مع بريطانيا التي كانت مصدر الإقراض الوحيد آنذاك، وامتد الإقتراض حتى وصل إلى أكثر من 26 مليار دينار عام 2016 وبنسبة (95.1 % من النّاتج المحليّ الإجماليّ).

ومن التحدّيات الاقتصاديّة الأخرى التي تواجه الأردن:

- انخفاض حجم المساعدات الخارجيّة ولا سيّما المساعدات العربيّة. وانخفاض عائدات إيرادات القطاع السياحيّ الذي تأثّر سلبا بأحداث الرّبيع العربيّ.
- تحمّل أعباء اللجوء السوريّ (2011–2018)، الذي شكّل ضغطا على الموازنة العامّة للدولة، خصوصا في ظلّ عدم التمويل الكامل لخطة الاستجابة للأزمة السوريّة من المجتمع الدوليّ.
- الاستمرار في السياسة الماليّة القائمة على فرض المزيد من الضرائب.

2. **التحدّيات السياسيّة:** ويتمثّل أهمّها بـ:

أ. **الإرهاب**

لقد تعرّض الأردنّ للإرهاب منذ تأسيس الدّولة، ولا زال التّهديد قائما، لا سيّما وأنّ معظم التّنظيمات الإرهابيّة أصبحت على حدوده مع كلّ من العراق وسوريّا، ولذلك قامت الدّولة الأردنيّة

باتّخاذ إجراءات متعدّدة لمواجهة هذا التحدي تمثّلت بما يأتي: على الجانب التشريعيّ، قامت الحكومة الأردنيّة عام 2001 بإصدار قانون معدّل لقانون العقوبات الأردنيّ، الذي فرض بموجبه عقوبات مشدّدة على أيّ فعل أو عمل يُعدُّ من وجهة نظر القانون من الأفعال الإرهابيّة، وتضمَّن القانون نصوصا تجرِّم وتعاقب الأشخاص الذين يشكّلون عصابات أو مجموعات بقصد القيام بأعمال إرهابيّة. وقامت الحكومة في عام 2006 بإقرار قانون منع الإرهاب، الذي عُدَّ بحدّ ذاته قانونا وقائيا واحترازيا. وفي عام 2007 قامت الحكومة الأردنيّة بإصدار سلسلة من الإجراءات والقوانين لمكافحة غسيل الأموال التي تُعَدُّ أحد روافد تمويل الإرهاب. وأقرّت الحكومة الأردنيّة عام 2014 الخطّة الوطنيّة لمواجهة التطرّف، التي حددت من خلالها مسؤوليّات الوزارات المختلفة في مواجهة خطر التطرّف والإرهاب.

أما على الجانب الدينيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، فقد أصدرت الحكومة الأردنيّة – في سبيل حماية المجتمع من الانجرار إلى الجماعات الإرهابيّة أو تقديم المساعدة لها أو دعمها – عددا من الإجراءات منها: إطلاق رسالة عمّان عام 2004 التي أكّدت على عدد من القضايا المهمّة منها محاربة الإرهاب، وقامت الحكومة بإجراءات مختلفة عبر وزاراتها المتعدّدة لمواجهة آفة الإرهاب، فعلى سبيل المثال قامت وزارة الأوقاف بإعداد خطّة مواجهة الفكر المتطرّف من خلال تشكيل لجان خاصّة لتفعيل الدعوة والإرشاد وبيان صورة الإسلام السمحة، وتوجيه أئمة المساجد إلى إجراء لقاءات توعَويّة وإرشاديّة لتحصين الشباب المسلم. من جانبها قامت وزارة التنمية الاجتماعيّة بمراقبة إجراءات حصول الجمعيّات على الدعم الخارجيّ من حيث: مصدره، ومقداره، وطريقة استلامه، والغاية التي سيُنْفق عليها. وقامت وزارة التربية والتّعليم في عام 2016 بتعديل بعض المناهج المدرسيّة لضمان خلوّها من أيّ فكر متطرّف قد يحفّز الطّلبة على الإرهاب. أما وزارة الثّقافة فقد قامت بوضع النّشاطات الشّبابيّة المتعدّدة للتّعريف بالتطرّف ومدى خطورة الإرهاب. ومن جانبها قامت وزارة الاتّصالات بمراقبة المواقع التي تبثُّ أفكارا متطرّفة عبر الإنترنت.

أما الجانب الأمنيّ فقد قامت الحكومة بوضع السياسات المتعدّدة الهادفة إلى تحقيق الأمن، أهمّها: تشديد إجراءات إصدار البطاقات الشّخصيّة وجوازات السفر ضمن المعايير الدّوليّة؛ لضمان عدم تزويرها من الجماعات الإرهابيّة، واتخاذ عدد من الإجراءات التي تسهم في تسهيل عمليّة تبادل المعلومات ما بين الأجهزة الأمنيّة الأردنيّة ونظيراتها في الدّول الأخرى. ومن جانب آخر قامت وزارة الدّاخليّة ممثّلة بمديريّة الأمن العام باتّخاذ إجراءات متعدّدة للإسهام في مكافحة الإرهاب والحدّ من آثاره، إذ تمّ الإعلان عن ظاهرة الأكواخ الأمنيّة المنتشرة في المناطق

المختلفة، وكذلك المحطّات الأمنيّة المنتشرة على الطرق الواصلة بين المدن الأردنيّة المختلفة، وقامت وزارة الدّاخليّة بوضع خطط جديدة وبرامج لإصلاح نزلاء السّجون، لا سيّما الجماعات الدّينيّة المتشدّدة، من خلال عزلهم عن باقي النّزلاء؛ لضبط محاولة نشر أفكارهم المتطّرفة، والعمل على إعادة تأهيلهم.

ب. الصراع الإقليميّ.

إنّ الأردنّ وبحكم موقعه الجغرافيّ، يتأثّر تأثّرا كبيرا بالأحداث السّياسيّة المحيطة به، وهو أنموذج للدّولة الإقليميّة الصّغيرة المحاطة ببيئة تتّسم بقدر كبير من عدم الاستقرار، وهذا يدفعه إلى السّعي بجديّة إلى إيجاد حالة من الأمن والاستقرار، والقضاء على أشكال الصّراع ومصادره كافّة. وتشكّل القضيّة الفلسطينيّة أهمّ التّحدّيات الإقليميّة التي تواجه الدّولة الأردنيّة، وعليه فإنّ الأردنّ يحرص على إيجاد حلّ عادل ونهائيّ يسمح بإقامة الدّولة الفلسطينيّة على التّراب الفلسطينيّ، مع إدراك أنّ مخرجات وصيغ الحلّ على مساس مباشر بمصالح الأردنّ وأمنه.

ومن التحدّيات كذلك مواجهة الخطر الصهيونيّ الذي اتّخذ صورا متعدّدة منها ما عرف في الأدبيّات السياسيّة بنظريّة الوطن البديل، التي تقوم على أساس تهجير الشعب الفلسطينيّ، وجَعْلِ الأردنّ موطنا له، وذلك على الرّغم من توقيع اتفاقيّة السلام الأردنيّة الإسرائيليّة، التي اعترفت إسرائيل بموجبها بكيان الدولة الأردنيّة وسيادتها، وحقّ الشعب الفلسطينيّ بإقامة دولته على ترابه الوطنيّ.

ومن التحدّيات الإقليميّة أيضا الأزمة السوريّة بكل تداعياتها السياسيّة، والأمنيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، وتأكيد الأردنّ الدائم أنّ الحل السياسيّ هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة السوريّة.

ومن التحدّيات الإقليميّة كذلك تنامي الدور الإيرانيّ في المنطقة من خلال تعزيز نفوذها في كلّ من العراق وسوريّا ولبنان، ومحاولات اختراقها لبعض الدول التي تتواجد بها الطوائف الشيعيّة، وهو ما بدت آثاره واضحة في اليمن من خلال دعم الحوثيين.

ج. الوحدة الوطنيّة.

تُعَدُّ الوحدة الوطنيّة من أهمّ مرتكزات الأمن الوطنيّ، لذلك يحرص الأردنّ على مواجهة هذا التحدي من خلال تعزيز روح المواطَنة، واحترام حقوق المواطنة، وتعزيز مبدأ الانتماء والولاء للوطن وقائده.

د- الاستمرار في النهج الديموقراطيّ والتنمية السياسيّة.

يرى القائمون على النظام في الأردنّ أنّ مسألة الديموقراطيّة والتنمية السياسيّة هي أولويّة في أجندته السياسيّة؛ بهدف إشراك فئات المجتمع كافّة في عمليّة صنع القرار، وفي هذا الجانب

فإنّ الأردنّ يواجه تحديَ تعميق الديموقراطيّة كنظام حكم، وثقافة سياسيّة، ومنهجَ إدارة الصراعات الاجتماعيّة والسياسيّة، وحلّ النزاعات بصورة سلميّة بما يسهم في تحقيق الأمن الوطنيّ.

3. **التحدّيات الاجتماعيّة:** يواجه الأردنّ تحدّيات اجتماعيّة متعدّدة انبثقت من جملة التغييرات السياسيّة والاقتصاديّة التي تعرّض لها الأردنّ، ومن أهمّ هذه التحدّيات:

أ. **الفقر.**

يُعَدُّ الفقر ظاهرة ذات أبعاد اقتصاديّة واجتماعيّة، ولا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات، ويتمثّل مفهوم الفقر بعدم مقدرة الشخص على توفير الدخل اللازم لتلبية الحاجات الأساسيّة (الغذاء، والمأوى، والملبس، والتعليم، والصحة، والنقل) التي تمكّنه من أداء عمله بصورة مقبولة. وقد أشارت الدراسات المتعدّدة إلى نوعين من نسب الفقر في الأردنّ وهما:

- الفقر المطلق، ويتمثل بعدم استطاعة المواطن من خلال دخله إشباع الحدّ الأدنى من احتياجاته الأساسيّة المتمثّلة بالغذاء، والمسكن، والملبس، والتعليم، والصحة، والمواصلات.
- الفقر المُدْقِع، وهو الذي يتمثل بعدم استطاعة المواطن من خلال دخله إشباع الحاجات الغذائيّة المتمثلة بعدد معيّن من السعرات الحراريّة التي تمكّنه من مواصلة الحياة.

وبناء على آخر بيانات مسح لنفقات ودخل الأسرة في الأردنّ، الذي أجري عام 2010، تمّ احتساب خطّ الفقر المطلق بما قيمته 814 دينارا للفرد في السنة، وعليه فقد بلغت نسبة الفقر في الأردنّ لعام 2010 (14.4 %)، وتعزى أسباب ارتفاع معدّل الفقر في الأردنّ إلى ما يلي: انعدام الاستقرار السياسيّ في الدول المجاورة وانعكاساته السلبيّة على الاقتصاد الأردنيّ، وانخفاض حجم المساعدات العربيّة والأجنبيّة، وسياسات التقشّف التي تنتهجها الحكومة نتيجة ارتفاع عجز الموازنة والدَين العامّ، وسوء إدارة الموارد، وارتفاع مستوى تكاليف المعيشة، وزيادة الضرائب بشكل مباشر وغير مباشر، ورفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسيّة، وارتفاع معدل البطالة.

إنّ السياسات الاقتصاديّة الحكوميّة تؤدّي أحيانا إلى انزلاق فئات سكانيّة إلى ما دون خطّ الفقر، وتقوم وزارة التنمية الاجتماعيّة – الجهة المختصة – بالحدّ من ظاهرة الفقر، من خلال صندوق المعونة الوطنيّة الذي يتولّى إدارة برامج المساعدة الاجتماعيّة المتعدّدة، وتسعى الحكومة إلى الحدّ من الفقر من خلال استراتيجيّات يمولّها المانحون، وتتكون هذه الاستراتيجيّات من برامج لتطوير البنى التحتيّة وإجراءات لتحسين الإنتاجيّة الهادفة إلى تحفيز الفقراء على تطوير بدائل لكسب الرزق.

ب. إصلاح منظومة القيم الاجتماعيّة.

تتحدّد من خلال القيم الاجتماعيّة طبيعة العلاقة بين الفرد والفرد، والفرد والمجتمع، والفرد والدولة، وهذا يتطلب إعادة بناء الثقافة السياسيّة التي تتمثّل في توجّهات وآراء الأفراد تجاه دورهم السياسيّ، وتجاه الآخرين، وتجاه نظامهم السياسيّ، وهذا يتطلب بدوره إعادة النظر في مؤسّسات التنشئة السياسيّة والأدوار التي تقوم بها في مجال التنشئة الوطنيّة.

4. التحدّيات البيئيّة.

لعل أهمّها:

أ. العجز المائيّ.

يندرج الأردنّ ضمن أفقر عشر دول في العالم في موارده المائيّة، إذ ينخفض معدّل استهلاك الفرد في هذه الدول عن 1000م^3 سنويا، ويمثّل هذا الرقم حدّ الفقر العالميّ لحصة الفرد من المياه، مع ملاحظة أنّ حصة المواطن الأردنيّ من المياه لا تتجاوز 100 م^3، ويعود ذلك إلى عوامل متعدّدة، أهمّها: محدوديّة الموارد المائيّة بسبب شحّ الأمطار، وارتفاع كلفة توفير المياه، وتزايد عدد السكّان، والهجرات القسريّة من الدول المجاورة، والاعتداء على مصادر المياه، والاستخراج الجائر للمياه الجوفيّة، فضلا عن اعتداء إسرائيل على حصّة الأردنّ من مياه نهرَيّ الأردنّ واليرموك.

ولمواجهة تحدّيات العجز المائيّ، أنجزت الحكومة المشاريع الاستراتيجيّة المتعدّدة، ومنها:

- مشروع جرّ مياه الديسي: إذ تمّ البدء بالتشغيل عام 2014، ويهدف المشروع إلى تزويد عمان والمحافظات الأخرى بكميّات إضافيّة من المياه.
- مشروع الناقل الوطنيّ وإعادة التوزيع: إذ تمّ البدء بالتشغيل عام 2017، ويهدف المشروع إلى نقل المياه من الجنوب مرورا بالوسط وانتهاء بالشمال، ومن محافظة إلى أخرى عند الحاجة، وقد قدّرت تكاليف المشروع بحوالي 172 مليون دينار، وسيتمّ من خلاله نقل 30 مليون م^3 من المياه سنويّا.
- خطّة لتوسعة مشروع محطّة الخربة السمرا لمعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها في الأغراض الزراعيّة، وبتكلفة تصل إلى 200 مليون دولار.
- تطوير وتحديث شبكة الرصد المائيّ.

- خطة تنفيذ مشروع قناة البحرين: من خلال إنشاء قناة تربط بين البحر الأحمر والبحر الميت؛ لتحقيق جملة من الأهداف تخدم الأمن الوطنيّ الأردنيّ من توفير مياه وتوليد طاقة كهربائيّة.

ب. تلوّث الهواء.

يُعَدُّ تلوّث الهواء أسرع أشكال التلوّث البيئيّ انتشارا؛ وذلك بفعل حركة الرياح، والأردنّ كغيره من الدول يتعرّض لحالات تلوّث خطيرة لها انعكاسات سلبيّة على حياة الإنسان، وسلامة البيئة.

وتتمثّل أهمّ مصادر تلوّث الهواء في الأردنّ بثلاثة مصادر، أولها مصادر ثابتة: وهي الصناعات الاستخراجيّة كالفوسفات والإسمنت والأسمدة، والصناعات التحويليّة: كمصفاة البترول، ومحطّات توليد الطاقة الكهربائيّة، وحرق النفايات الصلبة، ومحطّات معالجة المياه العادمة. ثانيها مصادر متحرّكة: وتشمل وسائط النقل المختلفة. ثالثها مصادر طبيعيّة: وتشمل العواصف الترابيّة والحرائق وغيرها.

وفي ظل تفاقم مشكلة تلوث الهواء استوجب الأمر اتخاذ إجراءات متعدّدة للحدّ منها، مثل زيادة الاهتمام بكفاءة الاحتراق الداخليّ لوقود المركبات، واستخدام وسائل تكنولوجيّة حديثة للتخفيف من انبعاث الغازات من المصانع، وزيادة المساحات الخضراء، واتّباع أساليب علميّة للتخلّص من النفايات، وتطوير نظام النقل للحدّ من الازدحام المروريّ، وإنشاء المجمّعات الصناعيّة بعيدا عن المدن.

ج. **التصحّر.**

يُعَدُّ التصحّر من أهمّ التحدّيات البيئيّة في الأردنّ، إذ تبلغ نسبة الأراضي الصحراويّة وشبه الصحراويّة حوالي 81% من مساحته، فيما تبلغ نسبة الأراضي المهدّدة بالتصحّر حوالي 16%. وتعود أهمّ أسباب التصحّر في الأردنّ إلى عوامل طبيعيّة تتمثّل بطبيعة المناخ الجافّ للأردنّ، وهناك عوامل مرتبطة بالأنشطة البشريّة ومنها الزحف العمرانيّ العشوائيّ، وتراجُع مساحة الأراضي الحُرجيّة؛ بسبب التحطيب غير المسؤول والرعي الجائر، فضلا عن الضخّ الجائر للمياه الجوفيّة.

وكنتيجة لتلك التحدّيات ظهرت الحاجة إلى ضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها، فتمّ تأسيس المؤسّسة العامّة لحماية البيئة، التي أصبحت فيما بعد وزارة البيئة، وبناء على توجيهات ورؤى جلالة الملك وتحقيقا لرسالة وزارة البيئة، واستنادا إلى الحاجة الماسّة لتحقيق الأمن البيئيّ، تمّ إنشاء الإدارة الملكيّة لحماية البيئة، التي تولّت مسؤوليّة ضبط الجرائم البيئيّة، وحماية الغابات

والتنوع الأحيائيّ البريّ والبحريّ، والحدّ من التلوّث، وحماية المصادر المائيّة والمحميّات الطبيعيّة، والمشاركة في نشر الوعي البيئيّ.

5. التحدّيات الثقافيّة

تتمثّل أهميّة الثقافة في أنّها تمنح مجتمعا ما شخصيته المتميّزة، والثقافة الأردنيّة تميزت بأنّها مستمدة من قيم عقيدتنا الإسلاميّة السمحة، ومبادئنا، ونظمنا، وتاريخنا، وتراثنا، وخصوصيّتنا الوطنيّة. وتواجه الثقافة الأردنيّة تحدّيات متعدّدة منها:

أ. العولمة الثقافيّة: إذ تتّجه ثقافة الدول المتقدّمة نحو تَنْميط الثقافات الأخرى، وإدخالها في إطارها الخاص، بالوسائل المختلفة مثل: تقنيّات الاتّصال الحديث، ونشر المفاهيم والقناعات، واستخدام وكالات الأنباء والخبراء والأفلام وغيرها)؛ مما يشكّل خطرا على الثقافات الأخرى، وتهديدا لهويّتها الحضاريّة.

ب. ارتفاع نسبة الأميّة الثقافيّة والتكنولوجيّة: فعلى الرغم من ازدياد الجامعات والمدارس ودور العلم ومراكز البحث والتطوير، إلا أنّ الواقع يسجّل ارتفاعا مذهلا في الأميّة الثقافيّة والتكنولوجيّة. ويُقصد بالأميّة الثقافيّة: غياب النظرة الشاملة للكون والإنسان والحياة، وضعف المعرفة العامّة بأحوال المجتمع وتاريخه ومشكلاته، والعجز عن التحليل النقديّ لمشكلاته المتجدّدة واقتراح الحلول المناسبة لها. أما الأميّة التكنولوجيّة فيُقصد بها: ضعف القدرة على مواجهة المشكلات وحلّها بطرق علميّة صحيحة، وضعف المهارات أو غيابها في التعامل مع الآلات والأجهزة الحديثة.

ج. حالة الإحباط التي يعيشها المثقّف تجعله غير قادر على القيام بما تمليه عليه رسالة الثقافة المتمثّلة بصياغة منظومة فكريّة من القيم الإنسانيّة، وانصرافه إلى البحث عن لقمة العيش في ظلّ أوضاع اقتصاديّة صعبة.

د. ضعف القِيَم الروحيّة والأخلاقيّة التي تعدّ الأساس في الثقافة العربيّة والإسلاميّة، وأبرز هذه القيم: تكريم الإنسان، قال تعالى (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)، سورة الإسراء: آية رقم 70، والعدل، لقوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)، سورة النحل: آية 90، ورَفْعُ الظلم قال تعالى (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ)، سورة آل عمران: آية 57، ومن القيم أيضا المساواة والتسامح والحريّة وغيرها الكثير.

هـ. اللغة العربيّة: هي لغتنا الوطنيّة، ولغة التعليم العامّ، ومع ذلك فإنّها تواجه تحدّيات متعدّدة، منها ما يتعلّق بضعف محتوى المادّة التعليميّة، فضلا عن احتواء هذا المحتوى على أخطاء لغويّة ونحويّة، وعدم عناية المدرّسين باستعمال اللغة الفصيحة أو حتى السليمة مع الطلبة، وإهمال استعمال اللغة العربيّة، وتسلّل كمّ هائل من المفردات

الأجنبيّة إليها، ولا شكّ أنّ استمرار هذا الوضع يُضْعِفُ اللغة العربيّة ويَحوْلُ دون تطوّرها ونموّها، الأمر الذي سينعكس سلبا على الثقافة العربيّة.

و. محدوديّة مشاركة القطاع الخاصّ في تمويل الأنشطة الثقافيّة.

ويمكن مواجهة تلك التحدّيات من خلال:

- إيجاد ثقافة وطنيّة شاملة بأبعادها العربيّة والإسلاميّة والإنسانيّة، ومقاومة محاولات طمس وتشويه ثقافتنا العربيّة والإسلاميّة.
- الاهتمام باللغة العربيّة لأنها لغة القرآن، ولغة الخطاب في الجنة، ولغة سيدنا آدم عليه السلام هي الوعاء الذي يحفظ تراث الأمّة وهويّتها.
- إعادة صياغة السياسات التربويّة والتعليميّة؛ لمواكبة العصر.
- استيعاب التدفُّق الثقافيّ العالميّ وإعادة صياغته بما يتفق مع ثقافتنا.